الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الري

استراتيجية تنمية قطاع المياه وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

من خلال انتمائها الجغرافي إلى المنطقة القاحلة وشبه القاحلة، تخضع الجزائر لظروف فيزيائية ومناخية غير مواتية. ولعدة عقود، عانت من مخاطر مناخية، سواء كانت موجات جفاف ونقص مزمن أو فيضانات مدمرة، بالإضافة إلى النمو السكاني والاقتصادي، مع تزايد الاحتياجات لمياه الشرب والصناعية والزراعية.

تبلغ إمكانات المياه الوطنية ١٨ مليار م^{٣} / سنة و يقدر نصيب الفرد بحوالي ٤١٠ م^{٣} / سنة، وهو أقل من عتبة الندرة المطلقة التي حددتها الهيئات الدولية عند ٥٠٠ م^{٣} / سنة/ ساكن. هذه الإمكانات معرضة للنقص مع تسارع تأثيرات تغير المناخ.

المياه في الجزائر نادرة وهشة وغير موزعة بشكل متكافئ على التراب الوطني وبالتالي، أصبح الأمن المائي للبلد في إطار التنمية المستدامة أولوية في السنوات القادمة.

للاستجابة لمشكلة الإجهاد المائي وضمن إطار التنمية المستدامة لموارد المياه، تستند الاستراتيجية المعتمدة على أربعة(٠٤) مبادئ أساسية :

١ - إعطاء الأولوية لتعبئة موارد المياه المستدامة(التي لا تتأثر بالتغير المناخي)؛
٢- تطوير الموارد المائية والحفاظ عليها؛
٣- دعم التجديد الاقتصادي الزراعي والصناعي؛
4- إنشاء نموذج حديث وفعال لإدارة المياه.

أهم الإنجازات ومستوى تحقيق الهدف ٦

١) ضمان الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب بتكلفة معقولة (الهدف ٦,١)

تطورت تعبئة الموارد الماء في الجزائر من خلال إنجاز:

- ٨٠ سدا تبلغ طاقتها التخزينية ٨,٣٠ مليار متر مكعب،
- ٢٨١٠٠٠ نقب ر وبئر مستخدمة حاليًا لجميع أنواع الاستخدامات - ٦,٦ مليار متر مكعب (٥٨,٩٪ من إجمالي الإنتاج)
- ١١ محطة لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية للمياه تبلغ ٢,١ مليون متر مكعب / يوم (أي ٧٦٠ مليون متر مكعب / سنة)،

- ٢٧محطة لإزالة المعادن ، بهدف ضمان توافر مياه الشرب الجيدة التي تلبي المعايير المعمول بها، ولا سيما لصالح سكان بلديات الولايات في جنوب البلاد،

- ٢١ نظامًا رئيسيًا للنقل والتحويلات بين المناطق الجغرافية للبلد، لترسيخ مبادئ الإنصاف وحصول الجميع على المياه، بفضل الطول الإجمالي الذي يزيد عن ٤٠٠٠ كيلومتر، بطاقة يومية تبلغ ٢,٩ مليون متر مكعب مخصصة لتزويد ١٥ مليون نسمة بمياه الشرب.

- شبكة إمداد مياه الشرب الوطنية بطول ١٣٨ ألف كيلومتر مما يسمح بتوصيلها بنسبة ٩٨٪.
- إنتاج ٣,٦ مليار متر مكعب كحجم سنوي من مياه الشرب يضمن متوسط إمداد يومي للفرد بحوالي ١٨٠ لترًا.

٢) **تحسين الوصول إلى خدمات الصرف الصحي وجودة المياه عن طريق الزيادة إعادة استخدامه مع الحماية النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه (الأهداف ٦,٢ ، ٦,٣ و ٦,٦**

شرعت الجزائر على مدى العقدين الماضيين في برنامج لتطوير الصرف الصحي في جميع أنحاء التراب الوطني، يهدف إلى تحسين معدل الوصول إلى الصرف الصحي وحماية النظم البيئية المتعلقة بالمياه والبيئة. في هذا الصدد، فقد :

تم الوصول في ٢٠٢٠ إلى ٢٠٠ محطة تعمل بسعة إجمالية مركبة تبلغ ١٧ مليون نسمة مكافئة، أي الحجم الإجمالي لمياه الصرف الصحي المراد معالجته واحد (٠١) مليار متر مكعب/ سنة.هذه المحطات، التي تهدف إلى إدارة تصريف المياه العادمة لحماية المواطنين من مخاطر الأمراض المنقولة بالمياه، تتيح أيضًا القضاء التدريجي على التصريفات في البحر وحماية النظم البيئية من جميع أشكال التلوث.

يعد معدل الاتصال بشبكة الصرف الصحي العامة أحد المؤشرات الأكثر استخدامًا لتقييم جهود الصرف الصحي في الدولة. فقد ارتفع هذا المعدل إلى ٩١٪ من إجمالي السكان البالغ حوالي ٤٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠.

نما طول شبكة الصرف الصحي الوطنية بشكل ملحوظ منذ بدء برنامج بناء شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد (٤٧,٥٢٢ كم). وقد أتاح ذلك القضاء على جزء كبير من التصريفات العشوائية، لا سيما في المناطق الحضرية ، والقضاء على عدد كبير من خزانات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد ، وبالتالي تقليل مخاطر الأمراض التي تنقلها المياه

فيما يتعلق بمكافحة المخاطر المرتبطة عن الفيضانات، فقد أدى نشاط قطاع الموارد المائية إلى:

- تطوير الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفيضانات.
- تهيئة ألأودية
- إنشاء سدود محصورة لتبديد السيول.
- إقامة أنظمة الإنذار المبكر بالفيضانات.

٣) تحسين الإستخدام الرشيد لموارد المياه (الهدف ٦,٤)

أ- في مجال المياه الزراعية:

ضمنت الجزائر تعزيز واستخدام التقنيات الجديدة الموفرة للمياه للاستخدامات في الزراعة من خلال تحسين تخصيص المياه لهذا القطاع. في الواقع، ٧٠٪ من الإمكانات المائية التي تم حشدها في ٢٠١٨(أي ٠٨ مليار متر مكعب) مخصصة للزراعة مقابل أقل من ٤٠٪ في عام ٢٠٠٠ (١,٨ مليار متر مكعب).

تغطي المساحة المروية حاليًا ١,٤٥٠ مليون هكتار في جميع أنحاء البلاد، مقسمة إلى محيطات مروية كبيرة (GPI) ومحيطًات مرويّة صغيرة ومتوسطة .(PMH)

تمتلك الجزائر ٤٤ محيطًا مرويًا كبيرًا (GPI) ، بمساحة إجمالية تبلغ ٢٧٤٠٠٠ هكتار يتم فيها استخدام تقنيات توفير المياه، مثل "الري بالتنقيط" و "الرش ."

52سدا كبيرا وأربعة (٠٤) أنظمة تحويل كبيرة تستخدم حاليا للري.

٥٩٢ سدا صغيرا و حاجزا بسعة تخزين ٢٥٨ مليون م ٣ وقادرة على ري ٥٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

ب-في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

فيما يتعلق بتطوير إمكانات الري، يتم إيلاء اهتمام خاص لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية. نفذ القطاع محيطين نموذجيين كبيرين، أحدهما في تلمسان(حنايا) بمساحة ٩١٢ هكتار مستغلة منذ عام ٢٠١٢ والثاني في وهران في سهل مليتا على مساحة ٦٠٠٠ هكتار يجري تنفيذها بشكل تدريجي.

ت-في مجال التزويد بمياه الشرب.

شرعت الجزائر في استراتيجية تهدف إلى الحد بشكل كبير من المياه غير مفوترة من خلال اعتماد التدابير التالية:

- تعميم القياس وضمان صيانته.
- التقسيم الصحيح لشبكة التوزيع لمواجهة الفاقد في المياه.
- تفعيل أدوات لمكافحة الصلات غير المشروعة
- إعادة تأهيل شبكات الإمداد بمياه الشرب والري لتقليل الفاقد المادي

ث- في مجال التوعية وإقتصاد المياه.

نفذت الجزائر، ومن خلال شركات خدمات المياه العامة، برنامجًا توعويًا وتحفيزيًا مهمًا للمستخدمين لترشيد استهلاكهم للمياه، ويتم اتخاذ إجراءات مستمرة من خلال وسائل الإعلام والمدارس وحتى الأئمة على مستوى المساجد، وتم توفير التدريب لهم لتمكينهم من ذلك و أن يأخذوا قضية توفير المياه ودمجها في خطبهم .

٤) تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه بما في ذلك التعاون العابر للحدود (الهدف ٦,٥)

تم تقسيم االتراب الوطني إلى خمسة أحواض هدروغرافية كبيرة ، وفي كل منها وكالة ولجنة الحوض الهدروغرافي هذه اللجان، المكونة من ٣٠ عضوا يمثلون السلطات المحلية ومستخدمي المياه ومنظمات إدارة خدمات المياه والإدارات المختلفة، هي المكان الذي يتم فيه التشاور في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، تتمثل مهمتهم في دراسة أي مسألة تتعلق

بتنمية وإدارة الموارد المائية ، ولا سيما مشروع المخططات الرئيسية لتنمية الموارد المائية ، وبرامج الأنشطة من حيث الحماية الكمية والنوعية للموارد المائية والبرامج التحسسية والتوعوية بشأن مستخدمو المياه .
تعمل الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية (AGIRE)منذ عام ٢٠١٤ لضمان مهمة التوجيه والتنشيط والتنسيق والتقييم لوكالات الأحواض الهدروغرفية.

القانون رقم ٠٥-١٢ المؤرخ في ٤ أغسطس ٢٠٠٥ المتعلق بالمياه أنشأ وحدد أداتين للتخطيط القطاعي :

المخطط الوطني للماء (PNE) :
يمتلك قطاع المياه المخطط الوطني للماء وهي أداة تخطيط استراتيجي تهدف الى برمجة الاستثمارات لآفاق ٢٠٣٠ لتلبية الطلب على المياه وتقديم خدمة ذات جودة.

المخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية (PDARE) :
لكل وحدة هيدروغرافية طبيعية (هناك خمسة في الجزائر) ، يمتلك قطاع المياه مخطط توجهي لتهيئة الموارد المائية يحدد الخيارات الاستراتيجية لتعبئة الموارد المائية وإستخدامها ، بما في ذلك المياه غير التقليدية

كما وضع القطاع في عام ٢٠١٥ المخطط الوطني لتطوير الصرف الصحي (SNDA) لعام ٢٠٣٠ : والذي يهدف إلى توفير الوصول إلى الصرف الصحي لجميع سكان الجزائر، من خلال الصرف الصحي الجماعي وغير الجماعي ، فضلاً عن معالجة جميع النفايات السائلة التي تجمعها الشبكات .

فيما يتعلق بالتعاون في إدارة المياه العابرة للحدود، تشترك الجزائر في موارد متفاوتة من المياه السطحية والجوفية مع البلدان المجاورة، من أجل تأطير الإدارة المشتركة لهذه الموارد العابرة للحدود، تم وضع اليات مختلفة بين الجزائر والدول المجاورة.
تم تفعيل آلية للتعاون والتشاور بشأن إدارة نظام المياه الجوفية في شمال الصحراء الكبرى (SASS) منذ عام ٢٠٠٨، وبذلك أصبح من الممكن فتح فصل جديد في التعاون الإقليمي في مجال المياه. إنه بالفعل أول هيكل استشاري مخصص لموارد المياه الجوفية العابرة للحدود في إفريقيا .

- **بالنسبة للآفاق ألمستقبلية تعتمد الاستراتيجية الوطنية للماء على تنفيذ الإجراءات الأساسية التالية:**

١. الاستمرار في تعبئة المياه التقليدية (السطحية والجوفية).
٢. جعل تحلية مياه البحر المصدر الرئيسي لتامين تموين المدن الساحلية بالماء الشروب.
٣.تحسين الوصول إلى مياه الشرب.
٤. تعزيز الوصول إلى الصرف الصحي ومكافحة خطر الفيضانات.
٥. دعم التنمية المائية والزراعية لضمان الأمن الغذائي.
٦. تسريع تطوير إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.
٧. إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي لضمان الإدارة الرشيدة للمياه وتحسين مؤشرات الإدارة.